المحاضرة رقم 06 : الإصلاحات الاقتصادية الخارجية (الأصولية) في الجزائر (1989-1998)

Réformes économiques extérieures en Algérie (1989-1998)

تمهيد : في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات من القرن الماضي عانى الاقتصاد الجزائري من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية ولعل أهم هذه المشاكل هي معدلات النمو المنخفضة، زيادة حدة التضخم، ارتفاع حجم البطالة، انخفاض احتياطي الصرف الأجنبي، عجز الميزانية العامة و ميزان المدفوعات بسبب تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الدين، فاتجهت الجزائر إلى تطبيق إصلاحات ذاتية من خلال سياسة تقشفية في الميزانية (الرفع من الإيرادات و خفض النفقات) إلا أن ذلك لم يأت ثماره فلجأت إلى طلب المعونة من الهيئات النقدية والمالية الدولية، حيث تم قبول طلبها في تقديم المعونة في شكل قروض خاصة، وإعادة جدولة ديونها من طرف الدول الدائنة مقابل التزام الجزائر بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي انطلقت فيها سنة 1989 واستمرت إلى غاية 1998.

فيا ترى ما مضمون هذه الإصلاحات وما آثارها الميدانية على الاقتصاد الجزائري؟

أولا- مضمون الإصلاحات الاقتصادية الخارجية (الأصولية): تبدأ سياسة الإصلاح الاقتصادي بتطبيق سياسات التثبيت من أجل إيجاد الحلول ومعالجة الإختلالات القصيرة الأجل التي يعاني منها البلد، و تنتهي بسياسات التكييف الهيكلي من أجل معالجة الاختلالات العميقة والطويلة الأجل في البلد.[1]

أ- **برنامج التثبيت (الاستقرار) الاقتصادي:** وهي سياسات قصيرة الأجل، يقوم صندوق النقد الدولي بصياغتها من أجل المساهمة في معالجة الاختلالات الطارئة في الاقتصاد الوطني مثل: العجز في ميزان المدفوعات، العجز في الميزانية العامة، تدهور العملة الوطنية، أزمة خدمة الذين، وهي تتضمن إجراءات تطبيق سياسة مالية و نقدية انكماشية، وبالتالي فان سياسات التثبيت تختص بجوانب الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وتحاول أن تجعله متوازنا مع إجمالي الناتج المحلي، وتشمل هذه السياسات ما يلي:[2]

- ✓ **سياسة مالية انكماشية:** تهدف إلى تحقيق توازن الميزانية العامة للدولة من خلال تخفيض الإنفاق العام و بصفة خاصة الإنفاق على الدعم السلعي والإنفاق الاجتماعي على التعليم والصحة، و زيادة إيرادات الدولة من خلال رفع حصيلة الضرائب.
- ✓ **سياسة نقدية انكماشية:** (مستنبطة من نظرية فريدمان) وتتمثل في تخفيض قيمة العملة بغرض رفع الصادرات، امتصاص التضخم عن طريق تقليل عرض النقود وذلك برفع أسعار الفائدة لتشجيع الناس على الادخار وعدم اللجوء للإصدار النقدي لتمويل عجز الميزانية.

---

[1] – عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 249.

[2] – انظر إلى:

– عبد الحق بوعتروس، **الانعكاسات لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007، ص: 123.

– عاطف وليم اندرواسي، **أسواق الأوراق المالية بين ضرورة التحول الاقتصادي والتحرر المالي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص: 179.

✓ **سياسة لسعر الصرف:** والتي تهدف إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات (خفض العجز) من خلال تحرير أسعار الصرف الأجنبي والعملة الوطنية وبالتالي زيادة الإيرادات من خلال زيادة الصادرات، ويصاحب سياسات التثبيت انخفاض في معدل النمو الاقتصادي ومعدلات الاستهلاك.

ب برنامج التكييف (التعديل) الهيكلي: ويضم مجموعة من السياسات والإجراءات المشروطة ذات الأجل الطويل يقوم البنك الدولي بصياغتها بدعم من الدول المتقدمة، ويتدخل البنك بهذه السياسات عندما تكون هناك اختلالات عميقة بحيث لم تنفع معها سياسات التثبيت الاقتصادي، لذلك فان هذا البرنامج يسعى إلى علاج الاختلالات النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى إجراء إصلاح مؤسساتي وتحقيق نمو اقتصادي مستمر.[1]

و بذلك يظهر أن سياسات هذا البرنامج تؤثر على جانب العرض الكلي، وذلك من خلال مجموعتين من السياسات:

✓**سياسات التحرير:** و تشمل هذه السياسة ما يلي:

- **تحرير أسواق السلع و أسواق عوامل الإنتاج:** عن طريق إلغاء دعم الدولة وإلغاء الرقابة على السوق و منه يصبح السوق هو المحدد للأسعار و ليس الدولة.
- **تحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر صرف العملة:** و ذلك بتخفيض الرسوم الجمركية و غير الجمركية تمهيدا لإلغائها نهائيا، والسماح بتداول سعر الصرف. بالإضافة إلى زيادة كفاءة القطاع العام من خلال خوصصة الشركات العمومية (تضييق دور الدولة).

✓**سياسات الإصلاح المؤسسي:** (الجيل الثاني من الإصلاحات)، وتمس هذه الإصلاحات الجوانب الإدارية، و القضاء على الفساد الاقتصادي من : رشوة، بيروقراطية، تهريب الأموال، غسيل الأموال، الجريمة...الخ و كدا معالجة الفقر والأمية وسوء التغذية، اصلاح التعليم والتركيز على التنمية البشرية.

ثانيا- تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الأصولية في الجزائر:

بلجوء الجزائر إلى المؤسسات النقدية و المالية الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي) سنة 1989 فقد خضعت إلى أربعة برامج إصلاحية امتدت إلى غاية 1998 وقد تم تفعيل المسعى التدريجي في الإصلاحات (المرحلية la graduation) عوض طريقة الصدمة (le choc) وذلك للاحتفاظ بحق التوقف في حالة ما إذا أظهر المجتمع متاعب في استيعاب طريقة المعالجة[2]، ولأن البرنامجين الأخيرين من الإصلاحات المطبقة كان لهما أثر كبير في علاج بعض الاختلالات وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، فسوف يتم التركيز عليهما في هذا العنصر. وقبل التطرق إلى مضمون البرامج الإصلاحية الأربعة، لا بد من التذكير أن الجزائر انضمت إلى صندوق النقد الدولي مباشرة بعد الاستقلال بتاريخ 26 سبتمبر1963 حيث كانت حصتها فيه تقدر بـــ 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (D.T.S) لترتفع إلى 941.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة

---

[1] – مجدي محمد إسماعيل، محمود سلامة الهايشة، **الخصخصة وأثرها على التنمية في الوطن العربي**، 2011، ص: 13، على موقع الالوكة الالكتروني: https://www.alukah.net/library/0/378051/12-5-2020.

[2] – عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص: 80

في أوت 1994[1]، ومن المعلوم أنه كلما ارتفعت حصة البلد في الصندوق ارتفعت حصته من القروض والدعم المالي الذي يمكن الاستفادة منه.

و فيما يلي البرامج الإصلاحية التي طبقتها الجزائر بدعم المؤسسات المالية الدولية :

1- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (1989-1991):

بتفاقم مشكل المديونية أواخر الثمانينيات، حيث تزايدت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات لتبلغ 70% تقريبا، وارتفاع قيمة الدين إلى 27.25 مليار دولار سنة 1989، وفي ظل هذه الظروف لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض بعد خطاب النواب الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي للصندوق في 28 مارس 1989 الذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، فأكدت على:"**المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيان وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على اساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزمات الاسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف**" **كما اكدت الرسالة ان العنصر الاساسي في الاصلاح هو توسيع دور القطاع الخاص،** وبموجب ذلك تمكنت الجزائر من سحب غير مشروط لحصتها في الصندوق والمقدرة بـــ 623 مليون و.ح.خ ، كما وافق صندوق النقد الدولي على منح الجزائر ما قيمته 155.7 مليون و.ح.خ في اطار التثبيت لهذا الاتفاق، ومبلغ آخر قدره 315.2 مليون و.ح.خ، و بموجب هذا الاتفاق بدأت خطوات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر من خلال تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأ الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف للعملة، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لـــ 05 بنوك تجارية عمومية.[2]

2- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (1991-1992): يأتي هذا الاتفاق لاستكمال الإصلاحات السابقة وشموله معظم المجلات، مثل: اعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات المالية والادارية على اساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية، حرية تحديد الاسعار، تقليص دور الدولة في تمويل عجز المؤسسات، اصلاح نظام الاجور، وتغيير سياسة الاعانات ونظام الدعم، الغاء التمييز بين المؤسسات العمومية والخاصة في ما يتعلق بالقروض واسعار الفائدة، توقف الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني وفتح التجارة الخارجية أمام الخواص[3]. وعلى إثر ذلك عقدت الجزائر اتفاق ائتماني ثاني مع صندوق النقد في 3 جوان1991، و الذي تحصلت بموجبه على 300 مليون D.T.S أي ما يعادل 400 مليون دولار، وذلك على أربعة أقساط كل قسط بـــ100 مليون دولار(جوان 1991، سبتمبر 1991، ديسمبر 1991، مارس 1992) و في حين تم سحب جميع الأقساط بقي القسط الرابع الذي تم تجميده من طرف الصندوق لعدم احترام الحكومة الجزائرية آنذاك بقيادة السيد "غزالي" مضمون رسالة النوايا الموجهة سابقا حيث قامت الحكومة الجزائرية بإقتطاع جزء من

---

[1] – بوقموم محمد، معيزي جزيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

[2] – انظر إلى:

– بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، جامعة الشلف، عدد: 01، 2004، ص ص: 181-182.

– بوقموم محمد، معيزي جزيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

[3] – بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص: 182-183

الدعم المالي المقدم من الصندوق لإجراء الانتخابات التشريعية وتحقيق الأمن الاجتماعي بعد تدهور الأوضاع وهو ما لم يكن مبرمجا سابقا ولم يعجب الصندوق.

لقد تميزت الاتفاقيتين السابقين بأنهما أبرمتا في سرية تامة عكس اتفاقيتي سنتي 1994 و 1995. بعد استقالة حكومة أحمد غزالي في 08 أوت 1992 تولى السيد "بلعيد عبد السلام" رئاسة الحكومة الجديدة حيث نادت هذه الأخيرة بعدم التعامل مع الصندوق وإتباع سياسة الاعتماد على النفس لكنها لم تنجح لعدة أسباب أهمها ضعف الموارد المتاحة، لتلجأ الجزائر مرة ثانية إلى الصندوق في عهد حكومة "رضا مالك".[1] و قبل التطرق إلى ذلك، لابد من معرفة أوضاع الجزائر الإقتصادية خلال هذه الفترة الفاصلة .

أوضاع الجزائر قبل إعادة جدولة الديون (1992-1993):

رغم لجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية المختلفة وعقد اتفاقيتين معها بغرض علاج أزمة المديونية و التزامها بشروطها المجحفة اقتصاديا واجتماعيا، رغم ذلك عجزت الجزائر على توفير السيولة الخارجية اللازمة و خاصة بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1993 أين تفاقم الوضع السياسي والاجتماعي وأصبحت الأزمة متعددة الجوانب، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي وتزايدت وتيرة التضخم لتقارب 32% و20.8% سنتي 1992-1993، وارتفع معدل البطالة الى23% ثم 24% سنتي 1993-1994، تدهور ميزان المدفوعات (بسبب تدهور شروط التبادل التجاري وزيادة الواردات وانخفاض الصادرات)، عجز الميزانية بـــ 9% من PIB (الناتج الداخلي الخام) وبالتالي زيادة الدين العام وانخفاض احتياطات الجزائر من العملة الصعبة حيث أصبحت لا تغطي أكثر من بضعة أسابيع من حاجياتها من الاستيراد والتي تراوحت بين 3.3 و3.6 مليار دولا سنتي 1992 و1993، كما بلغت نسبة خدمات المديونية من الصادرات نسبا قياسية حيث انتقلت إلى 76% ثم 87.5% سنتي 1992-1993 بمعنى آخر أن ما يفوق 87% من عائدات التصدير تستهلكها خدمة الديون فقط بالاضافة الى ظهور صعوبات هيكلية في قطاعي الفلاحة والبناء.[2]

فلم تجد الجزائر بد من معاودة الاتصالات مع الهيئات المالية الدولية والرضوخ لشروطها القاسية من خلال حكومتها الجديدة أي حكومة رضا مالك، لتجد نفسها مرغمة على إعادة جدولة الديون الخارجية ولكنها لم تستطع القيام بها إلا بمقابل اتفاق مع الصندوق الذي ألزم البلاد بتنفيذ اتفاق موسع مع FMI و ذلك من خلال تطبيق برنامجين جديدين هما: برنامج التثبيت الاقتصادي، وبرنامج التكييف الهيكلي .

3 - برنامج الاستقرار الاقتصادي (1 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995)

توجهت الحكومة الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا مع FMI عام 1994 إلى نادي باريس للديون العمومية (والذي يضم مجموعة الدول والمؤسسات الرسمية التابعة لها و مؤسسات دولية مختصة في منح قروض متوسطة وطويلة الأجل)، بحيث اجتمعت مع ممثلي FMI والبنك العالمي وهيئات دولية وبنوك التنمية الجهوية، و اتفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظرا لإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت الجزائر تنفيذها، وسمي هذا الاتفاق ببرنامج (ستاند باي) ويدوم سنة، ولم يشمل هذا الاتفاق إعادة جدولة سوى ديون الجزائر العمومية التي تنتهي آجال سدادها قبل 31 ماي 1995 والمقدرة بـــ 4.400

[1] - مخلوفي عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 14-17.

[2] - مخلوفي عبد السلام، المرجع نفسه، ص: 14

مليون دولار وذلك على فترة 16 سنة منها 04 سنوات معفاة من الدفع، أي بداية سداد الدين تنطلق سنة 1998 و تنتهي في 2010، أما إعادة جدولة ديون الجزائر العمومية التي تنتهي آجالها بعد ماي 1995 فيبقى مرهون بمدى نجاح تطبيق الاتفاق السابق (تعرف طريقة السداد السابقة بالطريقة المختلطة)، هذا من جهة ومن جهة أخرى يلتزم الصندوق بتقديم مبلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات في الجزائر يكون تسديدها من طرف الأخيرة على 5 سنوات منها 3 سنوات معفاة من دفع خدماتها، وقد ساعدت إعادة الجدولة المبرمة سنة 1994 على خفض قسط خدمة حسب جداول المديونية الى 35.5% بدلا من 96%، ليرتفع هذا القسط الى 84% ابتداءا من 1995.[1]

و قد كان هذا البرنامج (التثبيت) يهدف على المدى المتوسط إلى إعادة النمو الاقتصادي للتقليل من حدة البطالة، وإحداث نمو من خلال القطاعات ذات الأولوية كالسكن وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقريب نسبة التضخم من النسبة العالمية "40%" بتقليص الكتلة النقدية، إضافة إلى تحقيق معدل داخلي خام " PIB بين 3% إلى 6% خلال الفترة 1994-1995[2]، ومن أجل الوصول إلى الأهداف السابقة، ونيل رضا المؤسسات المالية الدولية كان على الجزائر الالتزام بتطبيق جملة من الإجراءات كالتالي :

- **تحرير التجارة الخارجية:** فكل المنتجات قابلة للتصدير والاستيراد، باستثناء بعض المنتجات التي حددت الدولة قائمتها بصفة مؤقتة وتم الغاءها اواخر 1994.[3]

- **سياسة التسعير:** مواصلة تحرير الاسعار والغاء الدعم على الإنتاج (المستلزمات) والاستهلاك لكل المنتجات.[4]

- **تعديل نظام الصرف:** بإجراء تخفيضين على سعر صرف العملة الوطنية اتجاه الدولار، التخفيض الاول في افريل 1994 بنسبة 50% حيث أصبح 1 دولار يقابله 36 دج (عوض24 دج) سنة1994 والتخفيض الثاني في سبتمبر 1994 واصبح الدينار يعادل 41 دج لتحقيق التوازن الخارجي، مع خضوع العملة لقانون السوق.

- **سياسة الميزانية:** محاولة القضاء على العجز في الميزانية من خلال تصحيح الأجور (تخفيضها)، ورفع الدعم عن الاستهلاك والإنتاج الزراعي و كذلك الشبكة الاجتماعية و ضبط سعر الصرف.

- **السياسة النقدية:** بغرض التحكم في التضخم تم خفض الزيادة في الكتلة النقدية سنة 1994 بـــ 14%، كما أنه لن تكون هناك قروض للمؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى تسجيل رفع سعر الفائدة و سعر إعادة الخصم.

- **الشبكة الاجتماعية :** حيث تم ضبط قائمة تتكون من أربع منح اجتماعية.

- **ميزان المدفوعات وإعادة الجدولة:** فيما يخص إعادة الجدولة فقد تم التطرق إليها سابقا، أما فيما يخص إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات فتم التركيز على : زيادة الصادرات خارج المحروقات، تحرير الواردات،

---

[1] – مخلوفي عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

[2] – ناصري راضية، **تقييم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص ص: 21-22.

[3] – بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص: 196-197.

[4] – كربالي بغداد، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

تكوين احتياطي من العملة الصعبة بغرض إعادة كسب ثقة الأسواق المالية الخارجية، وكذا إعادة جدولة الديون.[1]

نتائج البرنامج و مدى التزام الجزائر به :

لقد تم تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي لمدة سنة كاملة (1994-1995) كما تم الاتفاق عليه وهذا رغم الظروف الاجتماعية والسياسية والأمنية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر أنداك وهذا ما يؤكده السيد "ميشال كامديلسيس" المدير العام لـــ FMI آنذاك. فماذا حققت الجزائر يا ترى من هذه الاتفاقية حتى تلقى هذا الدعم و التأييد من طرف المؤسسات المالية الدولية و مجموع دائنيها ؟

لقد كانت النتائج المحصل عليها خلال هذه الفترة "سنة" مرضية و منها:[2]

- ✓ تمكين البلاد من تمويل مالي قدره 193.5 مليار دولار موزعة بين قروض، سيولة مباشرة...الخ؛
- ✓ إعادة جدولة مبلغ 8.4 مليار دولار من المديونية الخارجية؛
- ✓ اقتراب معدل التضخم من حدود 29% مقابل 38% كانت متوقعة في البرنامج؛
- ✓ وقف التراجع في النمو الاقتصادي، حيث بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام (PIB) سنة 1994 ما قيمته (-0.2%) مقابل(-2%) سنة 1993، و خفض عجز الميزانية العمومية من 8.7% من PIB إلى 4.4 % من PIB بين سنتي 1993-1994؛
- ✓ ارتفاع الإقراض المحلي بنسبة 10% مقابل 14.2% و التي كانت مقررة في البرنامج؛
- ✓ تخفيض مديونية الحكومة اتجاه النظام المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار؛
- ✓ ارتفاع أسعار المواد الغذائية بـــ 40% بسبب رفع الدعم وتقليص النفقات بالإضافة ارتفاع أسعار النقل، الهاتف، الخدمات البريدية ما بين 20 إلى 30%.
- ✓ تم حل 88 مؤسسة عمومية، وتم اعطاء 5 مؤسسات استقلاليتها من اصل 23، وعرض 5 فنادق للخوصصة، وانشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

بالرغم من هذه النتائج، فإنها لا تعبر حقيقة عن الطموحات التي رسمتها الحكومة في بداية البرنامج الاصلاحي، لتستمر الاختلالات الجوهرية للاقتصاد وتلقي بظلالها على باقي القطاعات، من اهمها:[3]

- استمرار ارتفاع الديون الخارجية، واختلال ميزان المدفوعات؛
- ضعف دائم في استعمال الطاقات الإنتاجية، وضعف التكامل الصناعي وتزايد عدد السكان، الذي أدى إلى عدم التوازن بين العرض والطلب؛
- تزايد حجم البطالة، وانخفاض عوائد الصادرات وتزايد التبعية الغذائية للخارج بأكثر من 50%.

---

[1] – عبد الله بن دعيدة، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**، مركز الدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، 1999، ص ص: 362-363.

[2] – انظر إلى: – مخلوفي عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

– كربالي بغداد، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

[3] – ناصري راضية، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

4- برنامج التكييف (التعديل) الهيكلي (31 مارس 1995 الى 1 أفريل 1998) :

بعد تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المتفق عليه مع FMI لمدة سنة كاملة، وإبداء هذا الأخير رضاه عن النتائج المحققة، وافق الصندوق مرة أخرى على منح قرض جديد للجزائر بدعم من البنك الدولي في إطار برنامج التكييف الهيكلي الذي يمتد على 3 سنوات، وذلك بعد إرسال الجزائر خطاب النوايا إلى الصندوق متضمنا محاور التكييف الهيكلي، وقدر حجم هذا القرض بمبلغ 1169 مليون و.ح.خ.

وقد كان الهدف من هذا البرنامج بالنسبة للجزائر هو تعميق عملية الإصلاح الهيكلي، وضمان الحماية الاجتماعية للطبقات المتضررة من النتائج السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، هذا مع المحافظة وتدعيم النتائج الايجابية المحصل عليها في إطار برنامج الاستقرار السابق.

من أجل تحقيق الأهداف السابقة، فقد تم اعتماد سياستين اقتصاديتين في إطار هذا البرنامج، إحداهما ظرفية و الأخرى متوسطة المدى:[1]

ا-**السياسة الاقتصادية الظرفية:** و تتعلق بالتدابير المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي مع الحفاظ على نتائج الاستقرار الاقتصادي وتعزيزها، وفيما يخص سياسة الميزانية فإنه يتعين متابعة خفض العجز وإزالته نهائيا عام 1996 ثم البدء في خلق الفائض، وفيما يخص السياسة النقدية فإنه يتعين متابعة مكافحة التضخم لتخفيض وثيرته إلى مستوى مقبول يمكن تحمله وفق مجموعة من الإجراءات:

- تحرير اسعار الصرف والفائدة، واعطاء استقلالية اكبر للبنوك في منح القروض
- ترشيح النفقات، وتقليص الاجور والحد من الزيادة في العملة
- مواصلة تحرير الاسعار، ورفع الدعم النهائي على اسعار الحبوب والحليب واصلاح النظام العقاري الفلاحي.

ب- **السياسة الاقتصادية على المدى المتوسط:** ويهدف محتواها إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال:

- ✓ الاستغلال الامثل للجهاز الانتاجي وتحسين مردوديته من خلال إعادة تشغيل كل القطاعات الإنتاجية و بصفة خاصة قطاعات: الصناعة، الزراعة والبناء ومن ثم وقف البطالة وبداية التشغيل؛ وفتح المجال نحو الخواص لانهاء احتكار القطاع العام وذلك من خلال خوصصة المؤسسات العمومية.
- ✓ معدل تضخم مقبول، والابتعاد عن اللجوء إلى التمويل عبر الإصدار النقدي أي التمويل التضخمي و إنما بالاعتماد على الادخار، مع تثبيت الأجور.
- ✓ تحكم احسن في العائد الضريبي من خلال مكافحة التهرب والغش الضريبيين وتوسيع الرسوم؛[2]
- ✓ وضع نظام لتأمين البطالة كحل مؤقت أمام زيادة تسريح العمال والتقاعد المبكر، بإنشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب بالتعاون مع الصندوق والبنك الدوليين؛[3]

---

[1] – ناصري راضية، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

[2] – انظر إلى: – بوقموم ممد: ص: 12

– عبد الله بن دعيدة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 365-366.

[3] – مخلوفي عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

- ✓ متابعة تحرير التجارة الخارجية في كل القطاعات عدا الاستراتيجية ذات العلاقة بأمن وسيادة الدولة ورفع كل القيود الادارية والمالية ونظام الحصص، وتشجيع الصادرات خارج المحروقات (خلق هيئة للتامين على التصدير وصندوق دعم وترقية الصادراتCAGEX) والسماح للخواص بالاستيراد .
- ✓ العمل على ارساء واستقرار نظام الصرف وذلك بواسطة إقامة سوق صرف بين البنوك نهاية 1995 وسوق اخرى مرتبطة بالسوق النقدية وخلق مكاتب صرف والعمل على جعل الدينار قابل للتحويل؛[1]
- ✓ الاستمرار في إعادة جدولة الديون الخارجية العمومية والخاصة خلال فترة البرنامج: مع نادي باريس للديون العمومية، و نادي لندن للديون الخاصة.
- ✓ فتح راس مال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين المحليين والاجانب (الامر 95-22) والمقدر عددها بـــ 300 مؤسسة.
- ✓ انشاء سوق مالية لتسهيل الخوصصة، وتعويض صناديق المساهمة بالشركات القابضة .
- ✓ طلب الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وبدأ المفاوضات مع الاتحاد الاوربي على اتفاقسة الشراكة سنة 1997.[2]

- نتائج وانعكاسات برنامج التصحيح الهيكلي:

- **الآثار الاقتصادية:** لقد تم تحقيق آثار اقتصادية ايجابية على صعيد التوازنات الخارجية، و في المقابل سجلت آثار سلبية على صعيد التوازنات الداخلية نذكرها كما يلي:

- ✓ **ميزان المدفوعات:** سجل ميزان لمدفوعات نتائج طيبة وذلك كنتيجة طبيعية لانخفاض ضغط المديونية الخارجية و المساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية حيث حقق الحساب الجاري فائضا سنتي 1996-1997 قدر بـــ 1.25 مليار دولار و 3.21 مليار دولار على التوالي بفضل زيادة الصادرات و انخفاض الواردات.[3]
- ✓ **المديونية الخارجية:** حيث تم عقد اتفاق ثاني مع نادي باريس لإعادة جدولة 7 ملايير دولار من الديون العمومية وتبدأ التسديدات في 31 ماي 1998 إلى غاية 30 نوفمبر 2009 على 24 قسط. كما توصلت الجزائر إلى اتفاق في سبتمبر 1995 مع نادي لندن (المختص في الديون الخاصة) على إعادة جدولة ديونها التجارية أي الخاصة المستحقة السداد بين 1994-1997 المقدرة بحوالي 3.23 مليار دولار إلى 15.5 سنة ونصف على فترة سماح مدتها 6.5 سنوات ونصف[4]، لتسجل المديونية قيمة 30.26 مليار دولار (1998) ثم 28.14 مليار دولار(1998) مقارنة بـــ 31.75 مليار دولار سنة 1995.
- ✓ **التجارة الخارجية:** لقد تم تفكيك الاحتكارات الخاصة بالاستيراد، وذلك بصدور قانون النقد والقرض في أفريل 1990 حيث دعى هذا الأخير إلى فتح النشاط على الاستيراد والتصدير بالنسبة للمتعاملين الخواص الجزائريين والأجانب لكن اقتصر هذا النشاط في مجالات معينة: السلع الاستهلاكية والمواد الوسيطة و

---

[1] – بوقموم محمد، معيزي جزيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

[2]– Hocine Benissad , **L'Ajustement structurel , l'expérience du Maghreb**, OPU , Algérie , 1999, p : 67.

[3]– CNES. **Projet de rapport sur la situation économique 2ème semestre 1998**, Algérie, Mai 1999, p :18.

[4] – بن صابر فتيحة، **المديونية الخارجية وأثرها على التنمية**، دكتوراه حقوق، جامعة مستغانم، 2018، ص: 221.

قطع الغيار، وهو ما زاد الفجوة بين القطاع التجاري والصناعي حيث اتجه الصناعيون الى احتراف التجارة لقلة المخاطرة بها مقابل عملية الإنتاج الصناعي او الفلاحي ذات المخاطرة المرتفعة.

- ✓ **القطاع الصناعي:** شهدت مختلف فروع قطاع الصناعة حالة انكماش لكن بدرجات متفاوتة (انخفاض في الإنتاج بـــ 50% بين 1989-1997) حيث تم تسجيل انخفاض الإنتاج وطلب التشغيل، و تدهورت الحالة المالية للمؤسسات وحلت العديد منها، ونجد صناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية تتحمل القسط الاكبر من هذا التدهور لوزنها في ميدان الصناعة؛[1]
- ✓ **القطاع الفلاحي:** رغم مكانتها الإستراتيجية إلا أن هذا القطاع شهد ضعف في المردودية ونقص في الاستثمارات و تبعية للخارج في الإنتاج بعد الإصلاحات.[2]
- ✓ **قطاع النقد والمالية والأسعار:** والذي اتبع فيه سياسة تقشفية نجم عنها تجميد الأجور، الحد من عدد الموظفين ونفقات التسيير والاستثمار العمومي ونقص دعم الأسعار على السلع ذات الاستهلاك الواسع، مع تسجيل فائض في الميزانية بقدر 70 مليار دج سنة 1996 وذلك مقابل عجز بـــ 110 دج سنة 1993، مع تسجيل تراجع في معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى أقل من 5% سنة 1998.[3]
- ✓ **الخوصصة والتطهير المالي للمؤسسات:** شكلت الخوصصة أداة الدولة للتحول الاقتصادي، ين صدر او قانون ينظم العملية تحت رقم 95-22 (1995)، ثم القانون الثاني الذي حل محله تحت رقم 01-04 (2001)، وشرع في هذه العملية فعلا سنة 1996 وذلك بخوصصة 117 مؤسسة عمومية من مجموع 274 كانت مقترحة، ليرتفع الرقم الى 827 مؤسسة مخوصصة سنة 1998، لينجم عن ذلك تسريع عدد معتبر من العمال (383773 عامل). من جهة أخرى بلغت تكلفة تطهير المؤسسات العمومية من ديونها وعجوزاتها نهاية 1998 ما مقداره 1400 مليار دج (حوالي 50% من الناتج الداخلي الخام).[4]
- ✓ **الإحتياطي وسعر الصرف:** بفضل إعادة جدولة الديون، تم تكوين احتياطي صرف معتبر من العملة الصعبة، مما سمح بالتحكم في قيمة العملة وتقليص اللجوؤ الى الاقتصراض من جديد، حيث ارتفع احتياطي الصرف بشكل منتظم تقريبا طيلة الفترة (1994-1998) وذلك من 2.6 مليار دج الى 6.8 مليار دج، وبالنسبة لنظام الصرف فقد تم اعتماد نظام التعويم الموجه للعملة وعليه تم تخفيض سعر صرف الدينار بنسبة 50% مقابل الدولار الأمريكي سنة 1994 .[5]
- ✓ **النمو الاقتصادي:** لقد كان الناتج المحلي الاجمالي سالبا في المتوسط بمعدل: -0.5% للفترة (1986-1993) ليتحول إلى معدل موجب بنسبة متوسطة قدرها: +3.4% للفترة (1995-1998) غير أن هذه النسبة تبقى غير كافية على الاطلاق اذا ما اخذنا بعين الاعتبار الزيادة السكانية ومعدلات التشغيل اللازمة

---

[1] – غريب منية، ساسي سفيان، النتائج الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، **الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة : واقع ورهانات المستقبل**، 23-24 نوفمبر 2014، جامعة الطارف، ص: 12.

[3] – ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي الاقتصادي، (من خلال حالة الجزائر)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص: 200-202.

[4] – بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 207-208.

[5] – صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 12-13

(نسب البطالة بلغت بين 25-35% نهاية البرنامج)، فإن معدل النمو الاقتصادي السنوي اللازم تحقيقه هو 7% ولمدة عشرية خارج المحروقات.[1]

- **الآثار الاجتماعية:** أن برنامج التعديل الهيكلي وإن حقق بعض التوازنات على مستوى الإقتصاد الكلي، إلا أنه وعلى الصعيد الإجتماعي كانت الأضرار كبيرة، حيث دفع المجتمع خصوصا الفئات المتوسطة والفقيرة ضريبة هذه الاصلاحات من تقشف وخوصصة ...الخ .

✓ **المداخيل والقدرة الشرائية:** لقد أدى الاعتماد على آليات اقتصاد السوق، بالإضافة إلى رفع الدعم عن المواد ذات الاستهلاك الواسع وتجميد الأجور، وتخفيض قيمة العملة، إلى التهاب أسعار المواد الأساسية. وتشير الإحصائيات أن معدلات الأسعار قد تضاعفت بين سنة 1990 وسنة 1998 كما يلي:[2]

- 10.5 مرات بالنسبة للأدوية.
- 8.7 مرات بالنسبة للمواد الغذائية ذات المنشأ الصناعي.
- 8 مرات بالنسبة لمجموع الكهرباء والغاز والماء الشروب والوقود.

في المقابل لم يتضاعف الأجر الوطني الأدنى المضمون إلا بـــ 6 مرات، فانتقل من 1000دج إلى 6000 دج، وهذا ما أدى إلى ضعف القوة الشرائية للمواطن. وأمام هذا الوضع المتأزم، الذي صاحبه انخفاض في المستوى المعيشي للسكان، وتدهور في الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، تزايدت حدة الفقر حيث قدر عدد الفقراء بـــ 14 مليون فقير، وتدحرجت الطبقة المتوسطة لتنظمّ إلى الطبقات الفقيرة.

✓ **التربية والصحة والسكن:** لقد أدى خفض نفقات الدولة بغرض خفض العجز في الميزانية إلى تراجع النفقات الموجهة للتربية والصحة والإسكان فنجم عن ذلك ما يلي:

- ارتفاع تكاليف التمدرس من الأدوات المدرسية، الملابس، الكتب، النقل...الخ مما دفع بالكثير من العائلات إلى عدم إرسال أبنائهم للدراسة، بالإضافة إلى ارتفاع نسب الرسوب المدرسي، و اكتظاظ المدارس...الخ.[3]

- ارتفاع تكاليف الدواء والعلاج بسبب تحرير القطاع الصحي وبالتالي حرمان شريحة واسعة من المجتمع من العناية الصحية وتزداد الأمور خطورة مع الأطفال والعجزة، حيث تشير بعض الأرقام أن نصيب الفرد الواحد من النفقات العامة لقطاع الصحة تراجع خلال الفترة 1993-1997 من 620 دج إلى 508 دج.[4]

- مع النمو الديموغرافي السريع و الكبير التي شهدته الجزائر، ومع ظاهرة النزوح الريفي الناجمة عن أسباب أمنية و اقتصادية، تضخم مشكل نقص السكن في المدينة رغم برامج الإسكان المنجزة.

✓ **التشغيل والبطالة:** بعد 4 سنوات من تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي "الاستقرار والتكيف" لم يتحسن وضع التشغيل في الجزائر عما قبل، حيث زاد عدد البطالين بسبب غياب استثمارات جديدة واسعة سواء في القطاع العمومي أوالخاص، بل بالعكس زاد عدد المسرحين من العمل على إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات و خوصصتها، حيث انتقلت نسبة البطالة من 24% سنة 1993 إلى 29% سنة 1997 ما

---

[1] - عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

[2] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**، الجزائر، جوان 2002، ص: 19.

[3] - صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

[4]- CNES, **Rapport sur les systèmes des relations de travail dans le contexte de l'ajustement structurel**, Alger, Avril 1998, p: 39.

يعادل 2.3 مليون بطال يمثل الشباب فيها حوالي 80% خصوصا لدى الذكور والمقبلين على سوق العمل لأول مرة[1]، و قد نجم عن تزايد البطالة تزايد العمل المنزلي والعمل غير الرسمي "الغير مصرح به لدى مصلحة الضرائب و التأمين الاجتماعي" .

وأمام الآثار الاجتماعية السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي خصوصا في مجال البطالة، فقد اعتمدت الحكومة تدابير لأجل التقليل من السلبيات السابقة ونذكر على سبيل المثال:

- ✓ **الشبكة الاجتماعية:** لمحاربة الفقر بدعم الفئات المعوزة، وتوفير مناصب شغل مؤقتة في إطار الأشغال العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة سنة 1997 (TUPHIMO)، ونشاط الخدمة العامة (lAIG)، وعقود ما قبل التشغيل سنة 1998 (CPE).
- ✓ **دعم تشغيل الشباب:** عبر الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ) المنشأة سنة 1996، لصالح الشباب البطال الذين تتراوح أعمارهم مابين (19–35 سنة)، بتقديم الدعم المالي والمرافقة لانشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مع إشراك البنوك في عملية التمويل.
- ✓ **الاستفادة من التأمين على البطالة:** للأشخاص المسرحين لأسباب إقتصادية من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) المنشأ سنة 1994 ليتم توسيع مهامه سنة 2004 ويشمل تمويل المشاريع الشبانية الصغيرة والمتوسطة للفئات (35–50 سنة) مع إشراك البنوك في عملية التمويل كذلك.
- ✓ **القرض المصغر:** والذي أنشأ سنة 1999 موجه لكل شخص دون شغل (18–60) سنة، سيما النساء في سن العمل وربات البيوت بهدف إنشاء نشاط، والمقدم من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGM).
- ✓ **برنامج الأشغال الكبرى:** استثمارات موجهة للقطاعات مثل: السكك الحديدية، الزراعة، الري، والمعول عليها لامتصاص نسبة كبيرة من البطالين.

وتجمع العديد من الدراسات ذات العلاقة باجهزة التشغيل السابقة، على ضآلة عدد المستفيدين من هذه الإجراءات مقارنة باحتياجات التشغيل، وعلى الطابع المؤقت لأغلبية مناصب الشغل التي أنشأت ضمن هذه البرامج، وكذلك على ضعف الميزانية المخصصة لها. ولعل من أهم العوامل المتسببة في هذه النتائج هو ضعف الأجهزة القائمة على متابعة ومساعدة تطبيق هذه البرامج وانعدام التنسيق فيما بينها، ونذكر على سبيل المثال ضعف دور المؤسسات المصرفية وبيروقراطيتها ونقص التمويل عامة.[2]

مع نهاية التسعينات انتهى البرنامج الثاني من الإصلاحات الاقتصادية الخارجية في الجزائر، وشرع في جيل جديد من الإصلاحات مطلع الألفية الجديدة يستهدف تحقيق الحكم الراشد في البلد من خلال : مكافحة الفساد الإداري والإقتصادي من رشوة وتهريب غسيل الأموال، مكافحة الفقر، مكافحة الأمية، نشر الديمقراطية، إحترام حقوق الإنسان .... وهذا من منطلق المفهوم الجديد للتنمية في العالم .

---

[1]– F.M.I : **Algérie : Stabilisation et transition à l'économie de marché**, (sans anneé), p :62–63.

[2] – نذير عبد الرزاق، بن يوسف نوة، انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر، **ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي: 15–16 نوفمبر 2011، ص ص: 12–15.